رغم كونهِ كيانا متذبذبا ..العسكري يطبطب على البرلمان لإقرارهِ 150 قانونا

العراق اليوم

AL iraq alyoum

Www.iraqalyoum.net

تمت للعراق دائما وابدا

صدر العدد الاول بتاريخ ١٩ / ٤ / ٢٠٠٣

صاحب الامتياز
رئيس التحرير
د. إسراء شاكر
ISRAA SHAKER

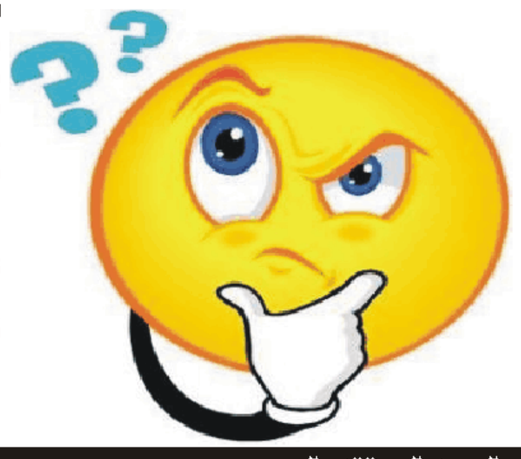

العراق اليوم/ خاص

وصف النائب عن إئتلاف دولة القانون، سامي العسكري، اداء مجلس النواب، خلال فترته التشريعية الحالية، بأنّهُ "متذبذب"، مابين الاداء المطلوب لإقرار القوانين والعكس، للخلافات السياسية الكبيرة.لكن العسكري أشّر بعض المحاسن في الاداء التشريعي للبرلمان، حيث كشف في تصريحهِ لـ"العراق اليوم" : "مع كل الملاحظات على اداء البرلمان، إلّا أنّهُ استطاع إقرار ١٥٠ قانوناً، خلال فترته النيابية ، منها قانون الجامعات، والتقاعد، وقوى الأمن الداخلي، والرعاية الاجتماعية ،و هي قوانين مهمة، تصب بصالح ابناء الشعب" .عاد بعدها ليستدرك : " هناك قوانين أخرى، لاتقل اهمية عن التي تم التصويت عليها، وننتظر انهاء الخلافات السياسية الكبيرة من أجل إقرارها،والتي تصب بالصالح العام، كقانون الموازنة" .وكان مجلس النواب، قد فشل ولمرات عديدة في التصويت على قوانين مهمة، او الاتفاق على ادراج البعض الأخر على جدول الاعمال، اضافة الى فشلهِ في تحقيق النصاب القانوني لجلساته ،بسبب الخلافات السياسية، وتمسك الكتل بمطالبها.

السنة الحادية عشر | العدد (2070) | الاحد 2/ 3 / 2014 | جريدة يومية عامة مستقلة | السعر (٧٥٠) دينارا | (2) صفحة

الغام الموازنة أكثر من الغام الأرض الحرام بين العراق وإيران !

العراق اليوم/ خاص

استبعد رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية النيابية، يونادم كنا، إقرار الموازنة المالية في مجلس النواب، بالطريقة التي أقرّ فيها،قانون الحماية الاجتماعية قبل أيام.وحاول كنا في تصريحهِ لـ"العراق اليوم"، تقريب المشهد: " قانون الموازنة الاتحادية يختلف كثيراً عن هذا القانون ، سيّما من ناحية السهولة التي تمّ بها تمرير قانون الحماية في مجلس النواب ، اذ تجاوبت معنا كل الكتل السياسية، وتمّ تمرير القانون، ولم تكن هناك خلافات تذكر حوله ".بعدها، بيّن لنا كنا " الالغام" الموجودة في الموازنة :" أمّا الموازنة، فهناك خلافات بين اربيل وبغداد على خلفية قانون النفط والغاز، ومستحقات الشركات النفطية الأجنبية العاملة في اقليم كوردستان، وكميات النفط المصدّر، وأسعاره، ومن يمتلك صلاحية التصدير، وهل هي شركة سومو، أم حكومة الإقليم" .وعن دور الجهة السياسية التي يمثلها كنا في ارض الالغام.. موازنة ٢٠١٤ : " نحن في كتلة الرافدين، لم نكن طرفاً في الصراعات والتدافع الكتلوي والسياسي، وقد اقتصر دورنا على تقريب وجهات النظر، بين الكتل السياسية، لإنهاء الخلافات وتمشية الموازنة ".وكان القيادي في ائتلاف دولة القانون، النائب علي العلاق، قد كشف لـ"العراق اليوم" في وقتٍ سابق، الخميس الماضي، الـ ٢٧ من شباط الماضي، ان هناك قراراً في التحالف الوطني بتمرير قانون الموازنة، بغياب التحالف الكوردستاني، بعد" نفاد خيارات الحل"، بحسب قوله.ومما جاء في تصريحه : " لايمكن استمرار الخلافات حول الموازنة الى مالا نهاية، خاصة الخلافات المتعلقة باقليم كوردستان ، وبالتالي فأن تمرير الموازنة بغياب التحالف الكوردستاني، أمرٌ وارد في المرحلة القادمة".أمّا النائبة عن ائتلاف /متحدون للاصلاح/ ،سميعة الغلاب، فقد اعلنت، الخميس الماضي، أيضاً، ان مشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤، تم تسلمهُ اليوم من قبل اعضاء مجلس النواب ليتم الاطلاع عليه.وقالت في تصريحها بأنّهُ وعلى : " الرغم من وصول قانون الموازنة الى مجلس النواب ، إلا انه يتضمن الكثير الالغام، وذلك لوجود مشاكل كبيرة، تحول دون التصويت عليه في الوقت الحاضر" .يُذكر، ان النائب عن التحالف الكوردستاني، برهان محمد، فكان قد حذّر في تصريح سابق لـ"العراق اليوم"، الاربعاء الماضي، الـ ٢٦ من شباط الماضي، ائتلاف دولة القانون من تمرير مشروع الموازنة الاتحادية للعام الحالي، دون موافقة الكورد عليها .وشدد محمد في تصريحهِ: "مسألة الموازنة الاتحادية، هي مسألة وطنية، وليس من حق أحد ان يمرر الموازنة بدون موافقة الاقليم الذي هو جزءٌ من شعب ومؤسسات الدولة العراقية، ويجب ان تمرر وفق التوافق، وبخلافهِ، فهو غير صحيح، وتحدٍ كبير ،ولن نقبل بذلك".وختم محمد: "اذا تم تمرير الموازنة خلال الايام المقبلة، سيكون لدينا موقفٌ أخر من العملية السياسية في الحكومة والبرلمان".

محافظة بغداد تختتم مؤتمرها الوطني الثالث للمحافظات

العراق اليوم/ مؤيد عبد ادريس

اختتمت أعمال المؤتمر الثالث للمحافظات الذي عقد في العاصمة، برعاية محافظة بغداد، والذي تناول تفعيل عدد من القوانين، وإعطاء الصلاحيات الأوسع للمحافظين، وفكّ الارتباط للوزارات المحددة في المادة (٤٥) لقانون المحافظات، غير المنتظمة بإقليم، وزيادة الموازنات للمحافظات غير المنتجة للنفط،وغيرها من المطالب والتشريعات .وقال محافظ بغداد، ورئيس المؤتمر الثالث للمحافظات، علي محسن التميمي في البيان الختامي للمؤتمر: " استكمالاً للمؤتمرات التي عقدت في البصرة ونينوى، حول قانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم، وتعديلاته، عقد هذا المؤتمر، وتم الخروج بعدد من التوصيات، تضمنت التأكيد على توصيات المؤتمر الوطني للمحافظات الذي عقد في بغداد كانون الثاني لعام ٢٠١٤ ومؤتمري البصرة ونينوى."

وأضاف المحافظ: " إن من التوصيات التي جاء بها المؤتمر أيضاً، هو الاستمرار بالطعن المُقدّم أمام المحكمة الاتحادية العليا على التعديل الثاني لقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم إلى جانب المطالب بتفعيل الهيئة التنسيقية العليا المُشكّلة بموجب المادة ٤٥ من القانون، للمباشرة بنقل الدوائر الفرعية، والأجهزة والوظائف والخدمات والاختصصات للوزارات الثمان المعنية بالتعديل ،مع اعتماداتها المالية .

التتمة ص ٢

حالياً .. نتائج اجتماعات النجيفي وبارزاني تفتقد الثمار لصمودها امام ضرب احجار التخمينات!

العراق اليوم/ خاص

أكّد مقرر مجلس النواب، محمد الخالدي، ان " رئيس المجلس، اسامة النجيفي، ما زال في اربيل ،ولم يتضح شيء من نتائج لقاءاته حول الموازنة مع المسؤولين الاكراد.وقال في تصريحهِ لـ "العراق اليوم" : " المشكلة في الموازنة هي تمسك الطرفين بمواقفهما الخاصة بهما، وعملية الوصول الى حلول ناجعة لها، تتوقف على وصول المركز والاقليم الى توافق وطني، حول الملفات العالقة والخاصة بالموازنة" .وعما تفعلهُ الكتل السياسية والرئاسة النيابية بخصوص الخلافات بين المركز والاقليم، بيّن : " رئيس المجلس، وغيره من المسؤولين، اضافة للكتل السياسية، تحاول جاهدة، تقريب وجهات النظر بين الطرفين من أجل تسيير عجلة البلاد، لما تمثلهُ الموازنة من عصب حيوي، ينتظر جميع الشعب موعد إقرارها" .وحول توقعاته لتحقيق نصاب الجلسة البرلمانية، البارحة السبت ، اوضح : " المشكلة في عقد الجلسات انها تعتمد على تحقيق النصاب، وتحقيقه متوقف على الموازنة، وهي مشكلة رئيسية " .يُذكر ان مجلس النواب رفع جلسته الخميس الى السبت بسبب عدم اكتمال النصاب، وتم تأجيلها البارحة السبت أيضاً، لعدم اكتمال النصاب القانوني، لعقد الجلسة.وبأن جدول اعمال الجلسة المؤجلة، تضمن التصويت على قانون العمل المُقدّم من لجنتي العمل والشؤون الاجتماعية، ومؤسسات المجتمع المدني، والقراءة الثانية لمشروع قانون تعديل قانون الرسوم العدلية، رقم (١١٤) لسنة ١٩٨١، بموادة الـ ٣١ ،والمقدّم من اللجنتين المالية والقانونية.

قامة الخلافات بين بغداد واربيل بدأت بالهجرة من مناطق النزوة !

العراق اليوم/ عبد الكريم الهاشمي

أكدت النائبة عن التحالف الكوردستاني نجيبة نجيب ، ان دفع مستحقات موظفي حكومة اقليم كوردستان، هو استحقاق دستوري وقانوني، مبينة ان منع هذه المستحقات، يعتبرُ سابقة خطيرة على النظام الديمقراطي في البلاد .وعن مؤشرات الجدية في حسم موضوع الموازنة من قبل الحكومة، رأت نجيب في تصريحها لـ "العراق اليوم" : " ان الحكومة اذا كانت لديها إرادة جدّية في حسم موضوع الموازنة، فعليها دفع مستحقات جميع موظفي الاقليم خلال الأشهر القادمة، وليس لشهر شباط فقط"،وكشفت نجيب بأن بيع النفط من كوردستان ومايتعلق بهِ من اجراءات، اصبح حجر العثرة الوحيد، امام إقرار الموازنة: " معظم المشاكل العالقة بين حكومتي المركز والاقليم، قد حلّت، بأستثناء مسألة بيع النفط من الاقليم، وعائديته التي تعتبر النقطة الجوهرية في الخلاف".وعن متاريس الكوردستاني التي تعرقل إمرار الموازنة، بيّنت نجيب: " ان حكومة الاقليم ترفض هيكلية عمل /شركة سومو/ التي تعمل وفق المركزية المعمول بها في النظام السابق، بالوقت الذي اصبح فيه العراق ، يعتمد على اللامركزية في إدارته، وفقاً للقوانين الحالية التي تؤكد ذلك ".وعن جذر المشاكل بين بغداد واربيل:" ان اساس المشكلة، هو عدم تشريع قانون النفط والغاز ، بسبب الخلافات المستمرة، داخل مجلس النواب"، مؤكدة : " حلّ أزمة الموازنة هو بيد الحكومة الاتحادية التي تمتلك القرار النهائي لحسم هذا الموضوع،لأنّهُ يجب النظر للمصلحة العليا للشعب ،والحفاظ على اللحمة الوطنية في البلاد".وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اعلن استعداد الحكومة لارسال رواتب موظفي اقليم كوردستان لشهر شباط ، بشرط ان يستأنف الاقليم تصدير النفط وتعود كافة العائدات الى الحكومة الاتحادية.

أمير الدليم : توقف القصف وانسحاب الجيش سيدفعنا للقبول بأي مبادرة لحلّ أزمة الانبار

العراق اليوم/ خاص

قال أمير عشائر الدليم، علي حاتم السليمان، ان " مجلس ثوار العشائر، مستعد للقبول بأية مبادرة لإنهاء الأزمة في الانبار، شريطة انسحاب الجيش الى قواعده العسكرية السابقة وإيقاف القصف العشوائي على مدينتي الرمادي والفلوجة ".وعن حجم تنظيم "داعش" الارهابي في الانبار، قال السليمان في تصريحهِ لـ "العراق اليوم" : " ان ادعاءات البعض بوجود عناصر من تنظيم /داعش/ في الانبار مبالغ فيها ، ومن المؤسف ان بعض السياسيين، وشيوخ العشائر في الانبار، يحاولون التصيد بالماء العكر في سعي منهم لتحقيق مصالحهم الشخصية والانتخابية، ويقدمون صورة غير حقيقية، للحكومة، عن الأوضاع في الانبار" .وعاد السليمان ليؤكد ماذهب اليه من خلال أعلان ، أنّهُ " مستعد في حال وجود أي ارهابي من /داعش/ في الأنبار، لمقاتلته وطرده ، إلّا أن الإدعاءات بوجود /داعش/ في الانبار، مبالغ فيها"، بحسب قوله.وعن النقاط الرئيسية لأي مبادرة للحل، رأى السليمان، أنّهُ في : " حال طرح أية مبادرة لإنهاء الأزمة في الأنبار ، فيجب الأخذ بنظر الاعتبار ثلاث نقاط، أولها ان الحكومة المحلية في الانبار ومجلس المحافظة، أصبحا في شرعيين، ولا يمثلان إرادة الاهالي ، والنقطة الثانية إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في المحافظة على أسس وطنية، وتعيين من يمتلكون الخبرة في إدارة الملفات الأمنية، وليس على أسس عشائرية ، والثالثة هي الاستجابة الكاملة لمطالب المعتصمين ،وتعويض المتضررين من القصف في المحافظة" .وكان أمير عشائر الدليم ، علي حاتم السليمان، قد أكّد في تصريح سابق لـ "العراق اليوم، الأحد، الـ ٩ من شباط الماضي، ان "حل أزمة الانبار، يكمن بدخول طرف ثالث محايد، وتنفيذ مطالب المعتصمين المشروعة" .وعن استبعادهِ الدور الحكومي، وضّح السليمان: " لا يمكن اجراء اي حوار مع الحكومة، لحلّ أزمة الانبار ، بسبب فقدان الثقة بينها وبين العشائر "، وعن مايظنّهُ السليمان، دليلاً على وجود نيّة حكومية، لحلّ الأزمة : " اذا ما ارادت الحكومة، حلّ الأزمة، فيجب دخول طرف ثالث محايد معروف بنزاهته".ويبقينا السليمان في ارض النوايا: " ان الحكومة، اذا ارادت، اثبات حسن نيتها، فيجب ان توقف القصف على المدن، وتسمح بإدخال المواد الغذائية والطبية والمشتقات النفطية، اضافة الى استجابتها الكاملة لمطالب المعتصمين المشروعة "، عادا ذلك : "شرطاً مهما لنجاح أية مبادرة تطلق" .وأكّد السليمان في ختام تصريحهِ على "التزام ابناء العشائر، بعدم إطلاق النار على منتسبي الجيش والشرطة، إلّا للدفاع عن النفس، بعد اطلاق النار عليهم، مطالباً العشائر العربية الأصيلة في الجنوب بسحب ابنائها من الجيش" .

وماذا بعد ياربّنا .. المالكي !؟

استقلت الكابينة الحكومية التي يرأسها المالكي عربة ابتكار الأزمات المفضوحة، منذ البدايات المبكرة لسنة ٢٠١٣، تحديداً مع بداية دوري إقرار الموازنة اللامتناز في تلك السنة، وملزلتُ أذكر كيف صرّح المالكي في حوار على قناة البغدادية، ، بأن موازنة العام الماضي، لن تكفي سوى المصاريف التشغيلية حصراً.

ذروة تصنيع الأزمات في سنة النحس العظيمة.. ٢٠١٣، وصلت الى مرفأ " داعش الارهابي"، لتصبح الحكومة ملاكماً من الوزن الثقيل، ويصبح الجميع ملاكماً من وزن الذبابة، واصبحت مواجهة هذا التنظيم الارهابي، حبلاً سرّياً يزود الحكومة بكل ادعاءات الشرعية في الجوانب الأخرى التي نسفتها وقائع الأرض، طيلة السنين السابقة.

اصبحنا كحال " السُكمان"، اولئك المحاربون المرتزقة من الجنود العثمانيين، المطرودين من رحمة السلطان في اسطنبول، والذين أكّدت لهم الوقائع بأن نطاق تغطية الرحمة، بعيدٌ عنهم، بسبب ضعف تغطية برج الاداء الحكومي، وعطل جهاز بثّ الشرعية السياسية.

الاساليب تنوعت مابين " الباور بريكر".. الاغتيال المعنوي، ومابين القانون العراقي المُنقع في رغبة الوصول الى ولاية أبدية، تجبُ ماقبلها ، وتؤسسُ لخلود منطقٍ مشوهٍ من إدارة البلاد.

الخوف من نفاذ رصيد " كارت" داعش في جهاز برقيات " واقع الحال" الذي مازالت الحكومة تُعبّأ بهِ الطلقية، دفعها الى تصعيد صدامها التقليدي، مع كوردستان العراق في موضوعة موازنة العام الحالي، مع العلم بأن كوردستان لاتقل شأناً عن الحكومة من افآنين توليد النحس في الأرض العراقية!

لكن، وكما يعرف الجميع، عند عقدِ مقارنة بسيطة، بين حال شمال الوطن، وبغداد، فأننا سنرى عالمين ، عالم النحس ومقبرة الأمل، مقابل طفرة نوعية في كوردستان، تحاول حكومتنا الفتية في صنع الأزمات ان تهيل فوقه اطنان الأزمات .قلنا سابقاً، وتمنينا وقتها، أن نكون مخطئين، بأن أزمة الانبار التي تُحشر مع مواجهة ارهاب داعش، لن تنتهي، وأنّما ستنتهي مع تشكيل الحكومة الجديدة التي حشّد لها رئيس الحكومة الحالية كل الاسباب بأن تكون تحت ظلّه.

مصير العراق بدأ يتضح، العودة للمنافي، ترافضي الظل الثالث المبارك لرئيس الحكومة ! وتقليم أظافر جميع المعترضين. لن تحتاج الحكومة من الآن فصاعداً الى حجج..فهنالك تهمٌ جاهزة، وقانونٍ يتحدى المطاط في مرونته.

هكذا سنعود من المستقبل الذي تصورنا بأننا نسيرُ اليه الى ماضٍ أقبح من ماقبل ٢٠٠٣ ، واصبح على المتضرر ان يلجأ الى القضاء والقدر..ولكن ليس قضاء صاحب الخيمة الزرقاء، وأنّما إرادة خارجية ! لكن وللأسف، قد لايكون العراق الذي نعرفهُ موجوداً، والفضل كُلهُ للنشامى من حكومة حالية، وبرلمانيين انتهازيين، ساعدوا رئيس الحكومة الحالية على صنع ظلّه الطويل الذي سيجثم فوق العراق، لحين ضرورة تقصيرهِ من قبل مصالح الكبار.. عالميين واقليميين.

مدير التحرير

Masar1975@yahoo.com

عثمان لـ العراق اليوم
إيران الدولة الوحيدة التي تستطيع حل مشكلة موازنة 2014

العراق اليوم/ خاص

أكّد القيادي في ائتلاف الكتل الكوردستانية، النائب المستقل، محمود عثمان، ان " قرار الحكومة بصرف رواتب موظفي الاقليم ، لم يحل المشكلة ، ولم يأتِ بجديد، بشأن الخلافات بين الحكومة الاتحادية والاقليم ، مطالباً باجراء حوارات سريعة وعاجلة بين الحكومتين، وتدخل طرف ثالث لحل المشاكل بينهما".ونوّه عثمان في تصريحهِ لـ" العراق اليوم"، بأن قرار الحكومة بصرف رواتب شباط، ليس فيه أي جديد : " قرار رئيس الوزراء نوري المالكي، أمس، بصرف راتب موظفي الاقليم في مقابل دفع الاقليم، مستحقات النفط، لم يأتِ بجديد ، وهو موقف سابق للحكومة الاتحادية ".ولفت عثمان الى ان بغداد تطالب اربيل بتصدير ضعف الكمية التي تصدرها، لحلّ الأزمة : " ان الحكومة الاتحادية، تريد ان يُصدّر الاقليم ٤٠٠ الف برميل يومياً، وان يوضع مبلغ النفط المُصدّر في خزينة الحكومة الاتحادية ، ولكن الاقليم يقول، أنّهُ لايستطيع ان يُصدّر حتى ٢٠٠ برميل يومياً ، وهذا خلاف كبير ، لعدم إتفاقهما على الرقم المُصدّر".ويقدّمُ لنا عثمان توقعاته، ومسائلاً أخرى ، دفعتهُ للأستغراب ، بادئاً بتوقع : " عدم نجاح مبادرة رئيس مجلس النواب، اسامة النجيفي، لحلحلة موضوع الموازنة، بين الحكومتين الاتحادية والاقليم ، لاصرار الجانبين على موقفهما ، مستغرباً من توقف الاتصالات والحوارات خلال الفترة الحالية بين الحكومتين، بعد ان شهدت الفترة الماضية، تصدعاً في هذه الحوارات".ورأى عثمان بأن الاستعانة بإيران، يمكن ان يحلّ الأزمة بين الأثنين :" يمكن نجاح مبادرة خارجية من دول ، مثل إيران ، تستطيع الضغط على الحكومتين، لحل المشكلة ، كما فعلت في موازنة العام الماضي على اعتبار ان لديها علاقات جيدة مع الحكومتين مبيناً أنّهُ لاتوجد دولة أخرى تستطيع حلّ هذه المشكلة" .وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، أعلن أمس، موافقتهُ على إيصال رواتب موظفي اقليم كوردستان لشهر شباط، شريطة ان يتم ضخ نفط الاقليم، ووصول عائداته الى الموازنة الاتحادية.

وأضاف في بيانٍ له : " ان الحكومة الاتحادية لم تتخذ أي قرار بقطع رواتب الموظفين في اقليم كوردستان ، فالمستحقات الشهرية للموظفين في الاقليم، كانت تصرف وعلى مدى السنوات الماضية من حكومة الاقليم، ومن ضمن حصة الـ ١٧ بالمائة التي يستلمها الاقليم من الموازنة الاتحادية" .

الصيهود لـ العراق اليوم
الأفلاس السياسي للبعض وراء اتهام الحكومة باستغلال المؤسسات الأمنية في الدعاية الانتخابية

العراق اليوم/ خاص

زعم عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون، محمد سعدون الصيهود، عن ان اتهام بعض السياسيين للحكومة باستخدامها الاجهزة الأمنية كدعاية انتخابية، هو أعلان صريح عن افلاسهم السياسي، وفشلهم في كسب ثقة جماهيرهم.وعن سبب تحويل الصيهود، الاتهام الموجه لرئيس الحكومة الحالية الى اشهار أفلاس لاولئك السياسيين ، وضّح الصيهود زعمهُ في تصريحهِ لـ"العراق اليوم" : " بعض السياسيين /لم يسمّهم/ ، يتهمون بعض الكتل السياسية والحكومة، باستخدامها الاجهزة الأمنية كدعاية انتخابية ،هو دليل قاطع على افلاسهم السياسي على اعتبار ان الشارع العراقي والمواطنين جميعاً، بكافة اطيافهم وقومياتهم ومذاهبهم، يقفون مع توجهات /ائتلاف دولة القانون /، لأنها الكتلة الوحيدة التي تبنت المشروع الوطني، والتي استطاعت إدارة الملف الأمني، بما يحقق الأمن والامان في كافة مناطق العراق دون استثناء" .واعتبر الصيهود بأن تلك الاتهامات، تشكك بوطنية الأجهزة الأمنية، أيضاً : " المشككين بهوية ووطنية الأجهزة الأمنية، هم يعرفون الحقيقة، ويحاولون التغطية عليها، لكسب ثقة داعش والقاعدة على الرغم من ان العالم اجمع على انها عصابات و تيارات تكفيرية ارهابية قاتلة ومتطرفة، ووجدت أنّهُ لابد من محاربتها، وضرب اوكارها اينما كانت، وبالتالي ان هؤلاء السياسيين، ينكرون هذه الحقائق، أمّا لأنهم جزء من المشروع التآمري على العراق وشعبه، وهم يحاولون التغطية عليه، أعلامياً ولوجستياً وسياسياً، او انهم أخذوا يغردون خارج السرب، وبعيداً عن الاحداث وما يشهده العراق من اعمال قتل وتهجير وانتهاك ، كونهم منشغلين بمصالحهم الخاصة،ولاهثين صوب المكاسب السياسية و الاقتصادية الشخصية والحزبية والفئوية، وعلى حساب المصالح العامة للشعب" .وعن المتآمرين الذين يترك الصيهود للعراقيين ان يسمّوهم حسب مزاجهم وانتماءاتهم، اضاف : " هؤلاء السياسيون انتهجوا سياسة التسقيط والتشكيك بعمل الحكومة والأجهزة الأمنية ، وهي سياسة ناجمة عن فشلهم وإفلاسهم السياسي في وقتٍ، كان يفترض بهم ان يقفوا وقفة رجل واحد، ازاء اي تهديد او خرق للأمن الوطني، ولسيادة العراق، او استهدافٍ لشعبه ، ولكن هؤلاء السياسيين تخلوا عن وطنيتهم،وعن انتمائهم، ووقفوا مع اعداء العراق من أجل ابقائهِ بلداً ضعيفاً، وبعيداً عن محيطه العربي والاقليمي والدولي كعنصر مهم ومؤثر في المنطقة" .

سيروان أحمد للمرجعيات الدينية: قفوا مع كوردستان والفتلاوي تخاطب نفس الجهة: اضغطوا على كوردستان

العراق اليوم/ خاص

طالب النائب عن التحالف الكوردستاني، سيروان احمد، المرجعية الدينية بالوقوف مع اقليم كوردستان، وابناء الشعب الكردي، لحلّ أزمة الموازنة الاتحادية للعام الحالي مع بغداد، ودفع رواتب ومستحقات موظفي الاقليم.وقال احمد في تصريحهِ لـ "العراق اليوم" : "غالبية موظفيّ أقليم كوردستان، تحت وطأة قرار انفرادي، سياسي جائر، وغير دستوري من قبل رئيس الحكومة، نوري المالكي، بحرمانهم من مستحقاتهم ورواتبهم الشهرية".وعن تداعيات القرار: " الخلافات السياسية بين الكتل أثرت على موظفيّ الاقليم، وعاقبت الشعب الكوردي من قبل الحكومة الاتحادية، في حين أنّي عندما أقارنهم مع المحافظات الأخرى، وجدت أنهم يستلمون رواتبهم في موعدها المحدد دون تأخير".من جهتها، دعت النائبة عن ائتلاف دولة القانون، حنان الفتلاوي، المرجعية الدينية في النجف الاشرف الى الضغط على حكومة كوردستان، لتصدير النفط من الاقليم، بالاتفاق مع الحكومة الاتحادية، وحلّ أزمة الموازنة.وقالت الفتلاوي في تصريحها لـ "العراق اليوم" : "المرجعية الدينية في النجف الاشرف تمثل الأبوة لجميع ابناء الشعب العراقي، ومن هذا المنطلق، فهي مدعوة الى الضغط على اقليم كوردستان من أجل تصدير النفط من الاقليم ،بالاتفاق مع الحكومة الاتحادية، وجعل الأمور تسير بانسيابية بين الطرفين دون خلافات".واضافت : "واردات تصدير النفط من الاقليم خلال السنوات الماضية، لم تسلم الى الحكومة الاتحادية على عكس المحافظات الجنوبية التي تقوم بتسليم الواردات دون ان تأخذ ما يأخذهُ الاقليم من حصة في الموازنة".وحمّلت الفتلاوي: " الاكراد مسؤولية تأخير إقرار الموازنة، كونهم لم يقوموا بتسليم الواردات ،وقاموا بتصدير النفط دون الرجوع الى المركز، ولم يسعوا الى إيجاد حلٍ للخلافات مع الحكومة الاتحادية.